The Evidence of Illness in the Phrase (It Was Easier for Him) in the Book Al-Kamil fi al-Du'afa by Ibn Adi – An Applied Study

Dr. Muhammad Aziz Al-Azmi[(1)*]

Received: 24/07/2024 Accepted: 27/08/2024 published: 03/06/2025

Abstract

Research Idea: The research idea revolves around the concept and implication of the phrase "It was easier for him" through a collection and study in the book *Al-Kamil fi al-Du'afa* by Ibn Adi.

Research Importance: The importance of this research lies in understanding the significance of this expression in revealing the mistakes of narrators through the great work *Al-Kamil fi al-Du'afa* (The Complete Book on the Weak Narrators).

Research Problem: The problem is the scarcity of studies focusing on the skill of the Hadith scholars in expressing the mistakes of narrators and uncovering the flaws in their Hadiths using such expressions. **Research Aim:** The aim of this research is to highlight the skill of Hadith scholars, especially Ibn Adi in his *Al-Kamil fi al-Du'afa*, in detecting the flaws and their methods of expressing them, including the phrase "كان أسهل عليه".

Research Methodology: The research adopts an inductive, analytical, and deductive methodology by extracting the instances where Ibn Adi used the phrase "كان أسهل عليه", analyzing them through the biographies of the narrators, the evaluation of the Hadiths, and deducing the nature of the flaws expressed by this phrase. **Results:** One of the main results of this study is that Ibn Adi used the phrase "كان أسهل عليه" in thirteen instances. He did not use it for reliable narrators, but rather to express the slight memorization, weakness, unusualness, or dishonesty of the narrators.

Researcher's View: The researcher believes that the meaning of "It was easier for him" refers to the narrator following a well-known and familiar path, which he rides easily without difficulty.

Keywords: Was - Easier - For him - Al-Kamil - Ibn Adi.

(1) Associate Professor, College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, Kuwait.

* ***Corresponding Author:*** mohammed.alaziz@ku.edu.kw

DOI: https://doi.org/10.59759/jjis.v21i2.499

قرينة الإعلال بعبارة "كان أسهل عليه" في كتاب الكامل في الضعفاء لابن عدي – دراسة تطبيقية –

د. محمد عزيز العازمي

ملخص

فكرة البحث: تدور فكرة البحث حول مفهوم ودلالة "كان أسهل عليه" من خلال كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي جمعا ودراسة.

أهمية البحث: الوقوف على دلالة هذا التعبير في الكشف عن أخطاء الرواة من خلال السفر العظيم "الكامل في ضعفاء الرجال".

إشكالية البحث: تتمثل في ندرة وشح الأبحاث في مجال التنقيب عن مهارة المحدثين في التعبير عن أخطاء الرواة، والكشف عن العلل الواردة في أحاديثهم، بمثل هذه الألفاظ.

يهدف البحث: الهدف من البحث هو إبراز مهارة أئمة الحديث لا سيما ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال في الكشف عن العلة، وأساليبهم في التعبير عنها، والتي منها "كان أسهل عليه".

منهج البحث: سلكت في إعداد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي، وذلك باستقراء المواضع التي قال ابن عدي "كان أسهل عليه"، وتحليلها من خلال ترجمة الرواة وتخريج الأحاديث، واستنباط وجه العلة من هذا القول.

النتائج: كان من أهم نتائج هذا البحث، أن المواضع التي استعمل فيها ابن عدي عبارة "كان أسهل عليه"، عددها ثلاثة عشر موضعا. ولم يستخدمها ابن عدي في رواة ثقات وإنما استعملها في التعبير عن خفة ضبط الرواة، وضعفهم، ونكارتهم وكذبهم.

ويرى الباحث: أن مفهوم "أسهل عليه" هو سلوك الراوي طريقا مشهورا معروفا، فيركبه على متن معروف".

الكلمات المفتاحية: كان– أسهل– عليه– الكامل– ابن عدي.

المقدمة:

الحمد لله، وصلى الله على مصطفاه، ومن سار على نهجه إلى يوم لقاه، وبعد:

فإنه ما بين الفينة والفينة، يخرج علينا من يقلل من شأن السنة النبوية ويهون من أمر رجالها، متناسين أو متغافلين الجهد العظيم الذي بذله أسلافنا في خدمة السنة النبوية، وتمييز صحيحها من سقيمها، ممحصين بين القوي والضعيف، وما قد يدخل على القوي من زيادات أو إدراجات وغير ذلك، باذلين في سبيل ذلك الغالي والنفيس، ومن تلك الجهود التي تبرز مكانة هذا الأمر جليا، السفر العظيم المسمى" الكامل في ضعفاء الرجال"، للحافظ عبد الله بن عدي، الذي يؤكد لنا من خلاله جهد المحدثين في الوقوف على أخطاء الرواة، أو السبب الذي من أجله ضعفوا، فكثير ما نقرأ عن تضعيف الأئمة لبعض الرواة بألفاظ مجملة، كفلان كثير الخطأ، أو يخطئ، أو يهم كثيرا، أو متروك. ولم ندر في أي شيء أخطأ أو لماذا ترك؟ فيأتي ابن عدي وكذا ابن حبان والعقيلي وغيرهم، فيبينون لنا السبب والعلة التي من ورائها ترك حديث الراوي أو الأحاديث التي أخطأ فيها.

وقد استخدم كل منهم ألفاظا وتعبيرات خاصة في الكشف عن العلة والخطأ، ومن تلك التعبيرات ما اشتهر به ابن حبان بقوله "فلان يضع الحديث على الثقات وضعا ويقلب الأسانيد يلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة"، وكقول العقيلي "فلان كان يقلب الحديث"، وكذلك صاحب بحثنا ابن عدي رحمه الله في استخدامه واستعماله جملة "كان أسهل عليه هذا الطريق"، والتي استعملها قبله أبو حاتم الرازي، وقريبا منها جملة "سلك فيها السهولة"، و"سلك به المحجة السهلة" وهذان استعملهما الخطيب البغدادي، وذلك في التعبير عن خطأ الراوي أو السبب الذي من أجله ضعف أو ترك.

ولأهمية الوقوف على دلالة هذا التعبير، وبيان صوره المختلفة عند ابن عدي قمت بتسطير هذا البحث من خلال استقراء المواضع التي وردت فيها، والرواة الذين انيطت بهم. ووسمته" قرينة الإعلال بعبارة (كان أسهل عليه) في كتاب الكامل في الضعفاء لابن عدي دراسة تطبيقية ".

أهمية البحث:

١- أهمية الوقوف على دلالة هذا التعبير في الكشف عن أخطاء الرواة، عند ابن عدي.

٢- بيان الألفاظ ذات الصلة بـ"كان أسهل عليه"، ووجه العلاقة بينهم.

٣- الوقوف على قرينة من قرائن الإعلال، عند إمام من أئمة الجرح والتعديل المعتبرين، كابن عدي.

٤- استخلاص صور الإعلال المستفادة من صيغة "كان أسهل عليه".

مشكلة البحث:

تدور إشكالية البحث في ندرة الاعتناء بمثل هذه الألفاظ، وعلاقتها بالسند والمتن، فشح الأبحاث عن هذه المصطلحات يعد عائقا في تحديد المفاهيم، والوقوف على الدلالات، ولتجلي ذلك، وضعت عدة افتراضات لعل بها يتضح المراد والهدف من البحث:

- ما مفهوم كان أسهل عليه في اللغة والاصطلاح؟
- ما الألفاظ ذات الصلة بمصطلح "كان أسهل عليه"؟
- ما علاقة هذا المفهوم بقرائن التعليل والترجيح؟
- ما الصور المستفادة من إطلاق ابن عدي "كان أسهل عليه"؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى إضافة مصطلح من مصطلحات الأئمة في التعبير عن خطأ الرواة، ولمزيد من الإيضاح، يجيب عن مشكلة البحث في العناصر التالية:

- بيان مفهوم "أسهل عليه" في اللغة والاصطلاح.
- بيان الألفاظ ذات الصلة بمصطلح "كان أسهل عليه".

- الوقوف على العلاقة بين هذا المصطلح، وقرائن العلة والترجيح الأخرى؟
- بيان الصور المستفادة من إطلاق ابن عدي "كان أسهل عليه".

الدراسات السابقة:

وقفت على بعض الدراسات التي تناولت كتاب الحافظ ابن عدي –الكامل في ضعفاء الرجال– بالشرح والتعليق، لكن لم أجد منها ما تناول مادة البحث إلا إشارات فقط دون الوقوف على المعاني والدلالات، ومن تلك الدراسات، ما يلي:

- "**شرح ابن عدي لعبارات أئمة الجرح والتعديل**"، أ.د/ أحمد عبد الله أحمد، بحث منشور لدى جامعة العلوم الإسلامية العالمية، تاريخ النشر ٢٠١١/١٠/٢٠م. اعتنى فيه الباحث بشرح ابن عدي لعبارات الأئمة في الجرح والتعديل كعبارات يحيى القطان، والإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني وغيرهم. ولم يتطرق البحث لمادة "كان أسهل عليه".
- "**مصطلح لزم الطريق وأسهل عليه عند أبي حاتم دراسة وتطبيقا**". لأحمد بن علي الحندودي الغامدي. المجلد الرابع من العدد الرابع والثلاثين لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية. تناول فيه الباحث المواضع التي ذكر فيها أبو حاتم "أسهل عليه" دون التعرض لمدلولها ولا الحديث عن معناها. اللهم إلا ذكر الرواة فقط. دون التعليق والتعقيب.
- "**الإعلال بلزوم الطريق مدلوله وأنواعه وضوابطه وأمثلته**" د/ حمد بن إبراهيم الشتوي. ذكر في ثنايا البحث الألفاظ التي تناولها النقاد في التعبير عن علة لزوم الطريق ومنها "أسهل عليه" لكن دون تعليق أو تعقيب.
- "**سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث**". د/محمد محب الدين أبو زيد. بحث منشور في مجلة التراث النبوي، مجلة علمية نصف سنوية، العدد: الرابع، السنة الثانية– المجلة الثاني. ٢٠١٩م. ذكر في البحث مفهوم سلوك الجادة، والألفاظ ذات الصلة، وصور سلوك الجادة عند أبي حاتم، وبيان أنها من قرائن الإعلال، وكيف تكون المتابعة على سلوك الجادة. ووجه الخلاف بين هذا البحث وبحثي؛ يكمن في المادة، ووجه التطبيق فمادته سلوك الجادة وتطبيقاتها على علل الحديث لابن أبي حاتم، ومادتي "أسهل عليه" وتطبيقها على الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي.
- "**سلوك الجادة وأثره في إعلال المرويات من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم. دراسة تطبيقية للأحاديث التي صرَّح أبو حاتم فيها بهذه القرينة**". إعداد/ أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي. مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة. نفس مادة البحث السابق زيادة عليه بتعريف الأئمة أبي حاتم وأبي زرعة، وابن أبي حاتم، ونبذة عن كتاب العلل، إضافة إلى ذلك ضوابط الترجيح بمخالفة الجادة عند الأئمة. والخلاف بين هذا البحث وبحثي، ما بينته في البحث السابق.
- "**سلوك الجادة وأثره فى إعلال الأحاديث**". **إعداد/ خالد بن منصور بن عبد الله الدريس.** بحث منشور في مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود. المجلد ١٧، العدد ٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م. اعتنى فيه ببيان مفهوم "سلوك الجادة". والألفاظ ذات الصلة به، وعلاقته بعلم علل الحديث وأهميته. واعتبار سلوك الجادة قرينة من قرائن العلل في

معرفة خطأ الراوي، وأن مخالفة الجادة قرينة على ضبط الراوي وإتقانه عند الأئمة. ووضع ضوابط توضح مكانة سلوك الجادة عند التعارض. والخلاف بين هذا البحث وبحثي، ما بينته في البحوث السابق.

- "**مفهوم (سلوك الجادة) وتطبيقاته عند أبي حاتم الرازي في كتابه علل الحديث**". إعداد/ عبد الله عليوي الناصري، مجلة العلوم الإسلامية، العدد الحادي والعشرون (١٤٣٥هـ). هذا البحث دراسة تطبيقية على الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم "سلك الجادة". وهذا يختلف عن بحثي من حيث المضمون والشكل.
- "**إعلال الحديث عند الحافظ أبي زرعة الرازي (٢٦٤هـ(في ضوء علل الحديث؛ لابن أبي حاتم دراسة نظرية تطبيقية**". إعداد/ زكريا شعبان حنش الكبيسي. أصل هذا البحث أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة تكريت العراقية، كلية التربية، قسم علوم القرآن: أصول الدين. تعرض فيه لبعض الألفاظ ذات الصلة ببحثي، كسلوك الجادة، ولخلا من الحديث عن مصطلح "كان أسهل عليه".

إلى غير ذلك من البحوث والرسائل التي لم ينفرد أحد من الباحثين بالحديث عن مصطلح "قرينة الإعلال بعبارة (كان أسهل عليه) في كتاب الكامل في الضعفاء لابن عدي دراسة تطبيقية". ومما يطلي على البحث ويميزه عن غيره بالجدة والطراوة.

حدود البحث:

دراسة تطبيقية على كتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، للوقوف على قرينة الإعلال بعبارة (كان أسهل عليه).

منهج البحث:

سلكت في إعداد البحث المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي، وذلك باستقراء المواضع التي قال ابن عدي "كان أسهل عليه"، وتحليلها من خلال ترجمة الرواة وتخريج الأحاديث، واستنباط الصور ووجه العلة من هذا القول.

وحتى يسهل الاستفادة من هذا البحث قسمت الدراسة فيه على قسمين؛ قسم نظري، وقسم تطبيقي. على النحو الآتي في الخطة.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وقسمين، وخاتمة.

أما المقدمة ففيها: أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهجه، وخطته.

أما القسم النظري: فجعلته للحديث عن مفهوم (كان أسهل عليه)، والألفاظ ذات الصلة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم أسهل عليه في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة.

القسم الثاني: الجانب التطبيقي؛ وهو عبارة عن دراسة تطبيقية للمواضع التي وصف فيها ابن عدي الرواة بـ "كان أسهل عليه". وفيه خمس صور.

الأولى: رواية الأبناء عن الآباء.

الثانية: وجود نسخة مشهورة.

الثالثة: اشتهار أحد الرواة بالرواية عن شيخ ويكثر عنه.

الرابعة: الاشتباه في الأسماء.

الخامسة: التلقين.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج وثبت المصادر والمراجع.

القسم النظري:
مفهوم (كان أسهل عليه)، والألفاظ ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم أسهل عليه في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة.

المطلب الأول: مفهوم أسهل عليه في اللغة والاصطلاح.

أسهل في اللغة:

فعل ماض من المصدر الثلاثي سهل، فالسين والهاء واللام أصل واحد يدل على اللين، وأسهل القوم إذا صاروا إلى السهل. والتسهيل: التيسير. والتساهل: التسامح. واستسهل الشيء: عده سهلا[١]. وسهل الشيء بالضم سهولة[٢].

إذن أسهل في اللغة تدل على اللين، والتسامح، والاستسهال. والأخير هو الموافق لمعنى البحث، حيث يستسهل الراوي طريقا مشهورا فينسب إليه الحديث.

وهناك معنى آخر يتوافق مع معاني البحث، وذلك بحمل الهمزة في الفعل على أنها همزة إزالة، حيث أزالت الهمزة معنى السهولة في الفعل إلى الإغراب والنكارة التي يقوم بها الراوي الكذاب أو المتهم بالكذب، أو الضعيف، أو من خف ضبطه كما سيتبين في ثنايا البحث.

أسهل في الاصطلاح:

لا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، وقد عبر الكفوي على السهولة بقوله: "خلو اللفظ من التكليف والتعقيد والتعسف في السبك"[٣].

ومن هذا المفهوم يمكن أن يقال "كان أسهل عليه" المراد بها: "سلوك الراوي طريقا مشهورا معروفا لدى المحدثين، فيركبه على متن معروف، إما لضعف، أو خفة ضبط، أو اضطراب، أو نكارة إلى غير ذلك من أسباب الضعف.

وقد بلغ عدد الرواة الذين أظهر ابن عدي سبب ضعفهم، بذكر الأدلة على ذلك بقوله "كان أسهل عليه" ثلاثة عشر راويا.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة.

من الألفاظ ذات الصلة بمادة البحث "أسهل عليه"، ما استخدمه المحدثون في تعليلهم الروايات كقولهم "سلك الجادة"، و"فلان سلك المحجة"، و"لزم الطريق"، و"اتبع المحجة"، و"تبع العادة"، و"العادة مستمرة"، و"الطريق المشهورة"، و"أهون عليه".

كل هذه ألفاظ استعملها الأئمة في الكشف عن علة الحديث، ويوجد علاقة ترابط بين تلك الألفاظ ومادة البحث، ستتضح بعد الوقوف على دلالة كل منها:

أولًا: مفهوم "سلك الجادة".

هذا التركيب "سلك الجادة" مكون من لفظتين: "سلك"، و"الجادة".

فالأولى: سلك؛ فعل بمعنى النفوذ والدخول، فسلك الجادة أي: دخل ونفذ فيها[٤].

والثانية: الجادة؛ تطلق على سواء الطريق ووسطه، وقيل الطريق العظيم المستوي المستقيم، الذي يجمع الطرق[٥].

يستفاد من ذلك أن "سلوك الجادة" عبارة عن الدخول في سواء الطريق ووسطه الأعظم المستقيم. وعبر عنها السيوطي في النوع التاسع من أجناس العلة، وهي أن يكون هناك طريقة معروفة، فيروي أحد رجالها حديثا من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق في الوهم، بناء على الجادة[٦].

وأغلب الأخطاء التي تكون بالسند تكون بسبب سلوك الجادة، فمثلا هشام بن عروة أكثر ما يروي عن أبيه عن عائشة، لكنه يروي عن غير أبيه كوهب بن كيسان، وغيره. فيسمع راوي من هشام عن وهب، ويمضي الزمن على هذا التحمل، ووقت الأداء يشتبه عليه فيرويه بالسند الأول لجدته وسهولته[٧].

ومن هنا تتضح العلاقة بين مادة البحث "أسهل عليه"، و"سلوك الجادة". أنها علاقة سببيه، فسبب وجود الجادة، أصبح سهلا على الراوي الطريق، فالراوي الذي اختل ضبطه لسبب من الأسباب يأتي على الطريق الجادة المشهورة فيسند إليها المتن، لسهولتها. قال ابن عدي: "وأهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون ابن المنكدر عن جابر، وأهل البصرة يقولون ثابت، عن أنس يحيلون عليهما"[٨].

وقال عادل الزرقي: "أكثر ابن عدي من قوله: أسهل عليه، في نقده لمن سلك الجادة في الأسانيد من الرواة"[٩].

ثانيًا: "سلك المحجة".

المحجة بفتحتين، جادة الطريق[١٠]، والمسلك والمقصد[١١]. وهي الطريق الواضح سميت بذلك لكثرة المشي فيها[١٢]. وقد استعمل هذا اللفظ من المتقدمين شيخ البخاري علي بن المديني؛ فقد نقل عنه الحافظ ابن حجر في نتائجه قوله في داود بن قيس أنه "سلك المحجة" في روايته عن نعيم المجمر عن أبي هريرة في كيفية الصلاة على النبي عليه السلام، فنعيم مشهور بالرواية عن أبي هريرة[١٣]، لكنه تدبر اللفظين فوجد التغاير بينهما، فجمع بينهما لاحتمال وجود اللفظين عند نعيم[١٤].

وتظهر العلاقة بين هذا الأسلوب في الكشف عن العلة، ومادة البحث "كان أسهل عليه"، أنها علاقة تجانس؛ من خلال قول الخطيب البغدادي في الفصل عن حديث وائل بن حجر في كيفية صلاة النبي عليه السلام حيث رواه غير واحد من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عنه. فقال: "وذاك عندنا وهم ممن وهم فيه، وإنما سلك به الذي وهم فيه المحجة السهلة". فهذا الطريق عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر أسهل عليهم من عاصم بن كليب عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله عن وائل بن حجر[١٥].

ثالثًا: "لزم الطريق".

عبر عنه محمد محب الدين أبو زيد بأنه سلوك الطريق المعروفة المشهورة[١٦]. وممن ورد عنه استعمال هذا الأسلوب، وأكثر منه أبو حاتم الرازي، وقد وقفت على ستة مواضع في علل الحديث لابنه في سؤاله إياه، عن أحاديث ستة من الرواة، فقال عنهم أنهم "لزموا الطريق. وهم. الأول: محمد بن سليمان الأصبهاني[١٧]. والثاني: الدراوردي[١٨]. الثالث: أبو قدامة[١٩]. الرابع: زكريا بن منظور[٢٠]. الخامس: المبارك بن فضالة[٢١]. السادس: محمد بن عمرو[٢٢]. وبين الحافظ ابن رجب الحنبلي العلاقة بين "أسهل عليه"، و"لزوم الطريق" في شرحه قول أبي حاتم مبارك بن فضالة لزم الطريق، فقال: "يعني أن رواية ثابت، عن أنس سلسلة معروفة، مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ وأبو حاتم كثيرا ما يعلل الأحاديث بمثل هذا"[٢٣]. فيتضح أنها علاقة عموم وخصوص وجهي.

رابعًا: "تبع العادة".

عبر عنه أبو زيد بأنه "تبع الطريق المعتادة المألوفة"[٢٤]. وهذا الأسلوب من أساليب الترادف لمادة البحث "أسهل عليه"، التي استخدمها الحافظ ابن حجر في مناقشته الأصوليين حول تعارض الرفع والوقف، قائلا: "يترجح الوقف بتجويز أن يكون الرافع تبع العادة، وسلك الجادة"[٢٥].

خامسًا: "اتبع المجرة" أو "أَخَذ طريق المَجرة".

المجرة طريق محسوس في السماء تسير فيه الكواكب؛ وسميت بذلك لأنها كأثر المجرة[٢٦]. ووجه الشبه هو اتباع المشهور، كأن من سلك الطرق المشهورة كمن مشى في الطريق المعروف الذي تسير فيه الكواكب. قال الحاكم: "والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه"[٢٧]. والعلاقة بين هذه الألفاظ وسلوك الجادة ومادة البحث هي الترادف، يؤكد على ذلك الخطيب فيقول عن علي بن أبي بكر الطرازي: "رأيت له أحاديث جماعة سلك فيه السهولة، واتبع في روايتها المجرة، وكان يحدث كثيرا من حفظه"[٢٨].

سادسًا: "أهون عليه".

من أقرب الألفاظ دلالة للفظ "أسهل عليه"، قولهم "أهون عليه". وقد استخدمه ابن عيينة في تخطئة المنكدر بن محمد روايته عن أبيه عن جابر، فقال: "هذا كان أهون عليه". في سياقه هذا السند المشهور المعروف؛ لأن أباه محمد بن المنكدر ممن

أكثر عن جابر[٢٩].

سابعًا: الطريق المشهورة.

من الألفاظ ذات الصلة ب"أسهل عليه" ويعد من المرادفات له، الطريق المشهورة، واستخدمها ابن رجب فيما إذا المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً. فيسلكه من لا يحفظ[٣٠].

ثامنًا: العلاقة بين مادة البحث والألفاظ ذات الصلة، بضبط الراوي.

هذه الألفاظ السابقة وإن كانت ذات دلالة وصلة بمادة البحث، وترمي إلى معاني واحدة، إلا أن لكل أسلوب منها دلالته. واختص كل إمام باستخدام بعض تلك الألفاظ، وأكثر ابن عدي رحمه الله من استخدام "كان أسهل عليه"، فالراوي إذا خف ضبطه نزل عن رتبة الثقة إلى رتبة الصدوق؛ وآية ذلك مقارنة رواياته مع روايات الثقات العدول الضابطين، فإذا وُصف الراوي بالصدق، فلا بد أن هناك أدلة على ذلك، ومنها سلوك الجادة، وما كان سهلا مشهورا، ومن أبرز العلماء الذين جلوا لنا هذه الأدلة ابن عدي رحمه الله إذا أورد في كاملة رواة خف ضبطهم بسبب روايات أخطأوا فيها، ولا يهمنا هنا حصر هؤلاء الرواة ولا مروياتهم، وإنما العبرة بمن خف ضبطهم وعبر عن ذلك بقوله "كان أسهل عليه".

وقد قرر عدد من العلماء هذه القاعدة "كان أسهل عليه"، منهم الزيلعي فيقول: "والمغيرة ترك طريق هذا الحديث، وقال: عن ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر، وكان هذا أسهل عليه"[٣١].

وقال أبو حاتم في إجابته عن حديث رواه عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر...رواه جرير، عن أبي إسحاق الشيباني، عن محارب، عن أبي الصديق الناجي؛ قال: قال رسول الله ﷺ... مرسل...وقال: هذا بين عوار حديث عطاء، وهذا أشبه؛ لو كان عن ابن عمر، كان أسهل عليه حفظا من أبي الصديق، وكان عطاء ابن السائب ساء حفظه"[٣٢].

وقال في موضع آخر عن حديث رواه روح بن عبادة، عن هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة... قال ابن أبي حاتم: ورواه يحيى بن معين، عن السكن بن إسماعيل الأصم، عن هشام بن حسان، عن هشام بن عروة، عن يحيى بن سعيد. قال أبو حاتم: هذا الحديث أفسد حديث روح بن عبادة، وبين علته، وهذا الصحيح، ولا يحتمل أن يكون: عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ فيروي عن يحيى بن سعيد، عن عائشة، أشبه. ولو كان عن أبيه، كان أسهل عليه حفظا"[٣٣].

وقال ابن عساكر في تاريخه عن حديث رواه يوسف بن عطية الصفار عن قتادة فقال عن أنس وكأن هذا الإسناد كان أسهل عليه[٣٤].

وقد برع أئمة الجرح والتعديل في الكشف عن العلة، بإطلاق أحد هذه الصيغ السابقة، وجعلوها قرينة على خفة ضبط الراوي. قال السخاوي رحمه الله: من سلك غير الجادة فهذا دليل على مزيد التحفظ"[٣٥].

وعن أهمية الوقوف على تلك الصيغ ودورها في الكشف عن العلة، يقول أسامة مهدي: "يعد سلوك الجادة من أهم

قرائن إعلال المرويات لدى علماء النقد الحديثي، والتي يقع بسببها الراوي في المخالفة، فيكون بحاجة إلى استبصار بالطرق مشهورها ونادرها، جليها وخفيها، وتدقيق شديد في متون الروايات"[٣٦].

القسم الثاني:
الجانب التطبيقي صور (كان أسهل عليه).

هناك عدة طرق من يقوم بها يقال إنه "كان أسهل عليه". منها:

أولا: رواية الأبناء عن الآباء.

هناك عدد من الطرق اشتهرت برواية الأبناء عن آبائهم، كبهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه. وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. ومن الأمثلة التي أوردها ابن عدي مبينا فيها خطأ من استسهل في روايته، وقام بإسناد رواية الابن لأبيه؛ ما ذكره في ترجمة حجاج بن أرطأة[٣٧]، حيث أخرج له حديثا عن يعلى بن عطاء، عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال أبصر رسول الله ﷺ رجلين في مسجد الخيف في أخريات القوم قال فأمر فجيء بهما ترعد فرائصهما قال: ما منعكما من الصلاة معنا فقالا صلينا في رحالنا قال ألا صليتم معنا فيكون تطوعا وصلاتكم الأولى هي الفريضة[٣٨].

بين ابن عدي علة هذا الحديث في خطأ حجاج في روايته عن يعلى بن عطاء، بأن هذا السند مشهور وكثير ما يسند يعلى عن أبيه عن ابن عمرو، فكان سهلا على حجاج هذا السند، ولكنه بهذا خالف الثقات حيث رووا الحديث عن يعلى عن جابر بن يزيد بن الأسود، عن أبيه...فذكر الحديث. والثقات الذين رووا الحديث على هذه الجادة، هم:

شعبة بن الحجاج[٣٩]. وسفيان الثوري[٤٠]. وهشيم[٤١]. وهشام بن حسان[٤٢]. وعبد الرحمن بن مهدي[٤٣]. وأبو عوانة الوضاح[٤٤]. وشريك[٤٥]. وغيلان بن جامع[٤٦]. وحماد بن سلمة[٤٧]. ومبارك بن فضالة[٤٨].

وبهذا تتضح براعة ابن عدي في كشفه علة هذا الحديث، واستخدامه أسلوبا لم يكثر عند المحدثين وهو قوله "وكان هذا الإسناد أسهل عليه". حيث بين تدليس حجاج بن أرطأة ومخالفته الثقات، في جعله الحديث لعبد الله بن عمرو بدلا من يزيد ابن الأسود رضي الله عنهما.

ثانيا: من صور "كان أسهل عليه": وجود نسخة مشهورة.

وذلك بأن يكون متن تلك النسخة بسند واحد، تروى عن شيخ من المشايخ، فتروى بسند آخر، يختلف عن السند الأول، فيقع الاشتباه على بعض الرواة، فيروي الحديث بالسند المشهورة.

ومثال ذلك: ما أورده ابن عدي تحت ترجمة ابن لهيعة[٤٩]، عن الحسن بن سفيان؛ قال: أنا سألته، وهو أول حديث سألته عنه قلت له حدثكم صدرة المصري فقال، حدثنا محمد بن الحارث المؤذن صدرة، حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الزبير عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ الندم توبة[٥٠].

بين ابن عدي أن هذا الحديث بهذا الإسناد باطل، وهذا البطلان ليس في ضعف ابن لهيعة فحسب، بل في شيخ شيخه

وهو محمد بن الحارث الملقب بصدرة، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب(٥١).

ومن غرائبه ما وقع له من الاشتباه في هذا الحديث كما بين ابن عدي، فقال وهم فيه صدرة وكان هذا الإسناد أسهل عليه وإنما عند صدرة هذا عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم الجزري عن زياد بن أبي مريم عن عبد الله بن معقل، عن ابن مسعود عن النبي ﷺ الندم توبة(٥٢).

ومع هذا الاختلاف على عبد الكريم الجزري في كون زياد هو ابن أبي مريم، أو ابن الجراح. فالنهاية الحديث حديث ابن مسعود، وليس حديث جابر، كما فعل الحسن بن سفيان عن صدرة حيث استسهل طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عنه.

ومثاله أيضا: ما ذكره في ترجمة علي بن أبي بكر الإسفذني(٥٣)، فروى ابن عدي عن شيوخه القاسم بن زكريا، وعبد الوهاب بن أبي عصمة، ومحمد بن موسى الحلواني، وعلي بن الحسن بن سعد، ومحمد بن الحسين بن مرداس الهمذانيان، ومحمد بن أحمد بن حماد قالوا، حدثنا محمد بن عبيد الهمذاني، قال: حدثنا علي بن أبي بكر الإسفذني، قال: حدثنا همام، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ من حوسب عذب(٥٤).

وهذا السند خطأ كما بين ابن عدي، لكنه لم يجزم هل الخطأ من الإسفذني أم من محمد بن عبيد، فقال: "وهذا الطريق كان أسهل على من أخطأ فيه...ولا أدري الخطأ من علي بن أبي بكر أو أخطأ محمد بن عبيد الهمذاني... وإنما الصواب همام عن أيوب السختياني، عن ابن أبي مليكة عن عائشة(٥٥).

فالحديث لعائشة وليس لأنس، لكن لما كان قتادة دائما يروي عن أنس استسهل الأسفذني أو ابن عبيد ذلك فأسنده إليه.

ثالثا: من صور "كان أسهل عليه": اشتهار أحد الرواة بالرواية عن شيخ ويكثر عنه.

وذلك كسلسلة الذهب: مالك عن نافع عن ابن عمر، وابن المنكدر عن جابر، وأبي حازم عن سهل بن سعد، وسهيل عن أبي صالح، عن أبي هريرة، لكن هذا الراوي له روايات عن رواة آخرين بخلاف الذي اشتهر عنه. فيختلج ذلك على بعض الرواة، فيسند الرواية إلى المشهور الذي أكثر عنه استسهالا.

ومثال ذلك: ما ذكره ابن عدي في ترجمة المسيب بن واضح(٥٦). أنه قال حدثنا معتمر، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع، عن ابن عمر عن عمر، قال: قال النبي ﷺ إذا أتيت أهلك فأردت أن تعود فتوضأ وضوءك للصلاة(٥٧).

من الأخطاء التي كشف عنها ابن عدي في أحاديث المسيب بن واضح، وكان السبب في ذلك استسهاله في الإسناد كما يرى، حيث قال هذا خطأ بهذا الإسناد والسبب أنه **كان أسهل عليه**. وبين وجه الصواب أن معتمرا شيخ المسيب إنما يرويه عن ليث، عن أبي المستهل عن عمر عن النبي ﷺ (٥٨).

قلت: برع ابن عدي في بيان وجه تخطئة المسيب في جعله عبيد الله بن عمر شيخا لمعتمر، بينما شيخه ليث بن أبي سليم. لكن لا وجه للاستسهال هنا، فقد أخرج مسلم حديث عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر(٥٩). وأخرجه البخاري من طريق الليث بن سعد عن نافع ...(٦٠).

والعجب من البوصيري أنه ضعف الحديث بقوله "مدار إسناد حديث عمر هذا على ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف"(٦١).

فقد تابعه الليث بن سعد وغيره كما عند الشيخين.

ومن أمثلته: ما أورده في ترجمة أرطاة بن المنذر، يكنى أبا حاتم[٦٢]. عن عبيد الله بن عمر عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: " **لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**"[٦٣]. قال ابن عدي: هذا خطأ.

وذكر متابعا لأرطأة وهو هشام بن حسان. وقال: هذا خطأ أيضا[٦٤]. ومن الوسائل التي استخدمها في كشف علة هذا الحديث، وبيان خطأ أرطأة قوله: " **وهذا الطريق كان أسهل عليه**" إشارة منه إلى أن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر طريق واضح، وهناك العديد من الأحاديث بهذا السند، بخلاف عبيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة فهي قليلة.

وأشار أيضا إلى أن هناك من تابع أرطأة عن عبيد الله لكن عن سعيد وليس عن نافع، فقال: "وهذا الحديث عن عبيد الله قد رواه غيره عن عبيد الله"[٦٥].

فممن تابعه: أَبُو أُسَامَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ[٦٦]. وعبدة[٦٧]. والحسين بن حسن المروزي[٦٨]. وعبد الرزاق[٦٩].

وتابع عبيد الله بن عمر عن المقبري، أبو معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي[٧٠].

وتابع المقبري عن أبي هريرة، الأعرج[٧١]. وأبو سلمة بن عبد الرحمن[٧٢].

وبجمع هذه الطرق التامة والناقصة تأكد خطأ أرطأة، إذ كانت الوسيلة في ذلك إطلاق هذه الجملة "كان أسهل عليه". في نسبة الحديث إلى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر.

ومن أمثلته: ما أورده في ترجمة جعفر بن عبد الواحد الهاشمي[٧٣]. **فقد** أخرج له عن الأنصاري عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: "**يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة**"[٧٤]. وقال: هذا الحديث بهذا الإسناد لا نعرفه إلا عن جعفر هذا.

وبين أن جعفرا هذا ترك الطريق الواضح الذي ثبت به الحديث، وهو طريق حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر. إذ كان سهلا عليه طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس. لشهرة هذا الطريق وكثرته.

فرواه عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، كل من:

إسماعيل بن عليه ويونس بن عبيد[٧٥].

وشعبة وسليمان بن المغيرة[٧٦].

أما طريق سعيد بن أبي عروبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر. التي أشار إليها ابن عدي، فأخرجها ابن حبان[٧٧] لكنه أدخل قتادة بين سعيد وحميد.

وبهذا تتبين الوسيلة التي استخدمها ابن عدي في الكشف عن علة هذا الحديث قوله "أسهل عليه"، إذ هي من طرائق الضعفاء والوضاعيين في الإغراب بالمتون إذا كانت مشهورة ومعلومة لدى المحدثين، بتركيب إسناد مشهور معلوم أيضا لكنه ليس لذلك المتن. وهو ما عبر عنه بقوله عن جعفر "ترك الطريق الواضح".

ومن أمثلته: ما أورده في ترجمة: صالح بن موسى الطلحي[٧٨]. حيث أخرج له حديثا عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال رسول الله ﷺ يوما لعبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس قد مرجت عهودهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا

هكذا وشبك بين أصابعه قال: الله ورسوله أعلم، قال: اعمل ما تعرف ودع ما تنكر وإياك والتلون في دين الله وعليك بخاصة نفسك ودع عوامهم(٧٩).

قال ابن عدي: هذا أخطأ فيه صالح حيث قال: عن أبي حازم عن سهل بن سعد، وإنما يرويه عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه(٨٠)، وغير عبد العزيز يرويه، عن أبي حازم مثل يعقوب الإسكندراني وغيره عن عمارة بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عمرو(٨١).... فصار في الإسناد عمارة بن عمرو بن حزم فظن صالح بن موسى أنه أبو حازم فقال: عن أبي حازم، وأبو حازم صاحب سهل بن سعد فقال عن سهل بن سعد وهذا الإسناد كان أسهل عليه من عمارة بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عمرو(٨٢).

فالخطأ دخل على صالح من خلال ظنه أن عمارة هو أبو حازم. لكن أبا حازم سلمة بن دينار المديني صاحب سهل رضي الله عنه وروى عنه. فسهل عليه ذلك فأسنده إليه.

والحديث أصله في صحيح البخاري عن حامد بن عمر، عن بشر، عن عاصم، عن واقد، عن أبيه، عن ابن عمر، أو ابن عمرو(٨٣). وعلقه أيضا فقال: قال عاصم بن علي: حدثنا عاصم بن محمد، عن أخيه واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن أبيه، قال: سمعتُ أبي وهو يقول: قال عبد الله..... "(٨٤). ووصله إبراهيم الحربي، وحنبلُ بنُ إسحاق،كما في الفتح(٨٥)، وفي تغليق التعليق(٨٦).

<u>ومن أمثلته: ما أورده ابن عدي في ترجمة محمد بن سليمان بن الأصبهاني(٨٧). حيث أخرج له حديثين</u>: أحدهما عن أبي يعلى، عن أحمد بن حاتم الطويل عنه عن سهيل عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ مدمن الخمر كعابد وثن(٨٨).

ذكر ابن عدي الخطأ الذي وقع من ابن الأصبهاني أنه كان سهلا عليه قوله سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا، وذلك لشهرة هذا السند، وإنما الصواب كما قال روي من وجه آخر مرسلا(٨٩).

قلت: الحديث بجميع طرقه الواردة عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمرو رضي الله عنهم لا يثبت منها شيء ولا يخلو أي طريق منها من مقال، والراجح أنه موقوف على عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كما نبه على ذلك ابن الجوزي(٩٠)، والعجب من الشيخ الألباني أنه قال: فالحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح(٩١).

الثاني: عن علي بن سعيد، حدثنا عثمان بن أبي شيبة وسهل بن عثمان، وعبد الله بن عمر بن أبان، ومحمد بن عبيد قالوا: حدثنا محمد بن سليمان بن الأصبهاني عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: من صلى في يوم اثنتي عشرة ركعة بني له بيتا في الجنة ركعتين قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين قبل العصر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء(٩٢).

هذا خطأ كما بين ابن عدي من تلقاء ابن الأصفهاني في قوله عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، حيث كان هذا الطريق سهلا عليه. والصواب هو سهيل عن أبي إسحاق عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة(٩٣).

إذن فالحديث حديث أم حبيبة –رضي الله عنها–، وليس بحديث أبي هريرة، ولقلة ضبط ابن الأصفهاني، واستسهاله في

الرواية أسند الحديث إلى سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

ومن أمثلته: ما أورده في ترجمة محمد بن الوليد بن أبان القلانسي البغدادي[٩٤]. حيث أخرج له حديثا عن هدبة، حدثنا همام، عن قتادة، عن أنس سمعت رسول الله ﷺ يقول: أكذب الناس الصواغون والصباغون الذي يقول سوف غدا. وقال: هذا، عن أنس بهذا الإسناد باطل[٩٥].

ودليل بطلانه قلب القلانسي الأسانيد وعدم ضبطه لهذا الحديث كما بين ابن عدي، فجعل الحديث لأنس والصواب أنه لأبي هريرة، فاستسهل أن يقول عن همام عن قتادة عن أنس؛ لشهرته وكثرته، بدلا من همام عن فرقد السبخي عن يزيد بن الشخير عن أبي هريرة فذكره[٩٦].

ومن أمثلته: ما أورده في ترجمة مغيرة بن سقلاب الحراني[٩٧]. فقد أخرج له عن محمد بن إسحاق عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء والقلة أربع آصع[٩٨].

فقال: ترك مغيرة طريق هذا الحديث وقال: عن ابن إسحاق عن نافع، عن ابن عمر وكان هذا أسهل عليه. وذكر جادته بأن محمد بن إسحاق يرويه عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر[٩٩]، وليس عن نافع، وروى مغيرة عن ابن إسحاق عن نافع وزاد فيه " من قلال هجر". قال ابن عدي: غير محفوظ ولم يذكر إلا في هذا الحديث من رواية مغيرة هذا عن محمد بن إسحاق[١٠٠].

والشاهد هنا براعة ابن عدي في الوقوف على مناكير مغيرة بأنه استسهل طريق نافع عن ابن عمر لشهرته، وزاد فيه ما ليس منه وهو قوله "قلال هجر". وتفرد به.

رابعا: من صور "كان أسهل عليه": الاشتباه في الأسماء.

الأسماء غالبا ما تتشابه ثنائيا في الاسم واسم الأب، أو ثلاثيا في الجد. وللخطيب البغدادي مؤلف مشهور جمع فيه من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، كأنس بن مالك، والخليل بن أحمد، وغير ذلك. فيخيل على بعض الرواة هذا التشابه، فيخطئ.

ومن أمثلة ذلك ما أورده ابن عدي في ترجمة صدقة بن يزيد الخراساني[١٠١]، **حيث** أخرج له عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: قال الله تعالى إن من أصححته ووسعت عليه ولم يزرني في كل خمسة أعوام عاما لمحروم[١٠٢].

وقال هذا عن العلاء منكر، كما قاله البخاري[١٠٣]، ولا أعلم يرويه، عن العلاء غير صدقة، وإنما يروي هذا خلف ابن خليفة[١٠٤]، وهو مشهور، وروي عن الثوري أيضا[١٠٥]، عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ[١٠٦]. فلعل صدقة هذا سمع بذكر العلاء فظن أنه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة وكان هذا الطريق أسهل عليه، وإنما هو العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد.

وتظهر براعة ابن عدي في تخطئة صدقة في استسهاله نسبة الحديث للعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، وبين أن الصواب العلاء بن المسيب عن أبيه، أو عن يونس بن خباب عن أبي سعيد الخدري. والسبب هو الاشتباه في الأسماء. قال ابن الجوزي: خلف بن خليفة والعلاء بن المسيب كثير الغلط. ونقل عن الدارقطني أنه قال: لا يصح من تلك الطرق شيء[١٠٧]. وقال البوصيري: الحديث باطل لا يصح[١٠٨]. وهذا هو الراجح. إلا أنه مع ذلك تساهل الشيخ الألباني[١٠٩] والأرنؤوط[١١٠]. فصححاه.

خامسا: من صور "كان أسهل عليه"، تلقين الراوي.

من علامات ضعف الراوي تلقينه الأحاديث، وآية ذلك أنه يتلى عليه أسانيد مشهورة، لا علاقة لها بالرواية فيتلقنها.

ومثال ما أورده ابن عدي في ترجمة سفيان بن وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي[١١١]. حيث أخرج له حديثا عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري عن سالم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: "**إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثا**"[١١٢]. وقال: زل فيه سفيان بن وكيع أو لقن أو تعمد. وفسر هذا بقوله كان هذا الطريق أسهل عليه. وذكر طريق الجادة في هذا الإسناد أن ابن وهب إنما يرويه عن ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي عن عقيل، عن الزهري[١١٣]. وليس عن يونس عن الزهري. الذي كان سهلا عليه.

وأصل الحديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة ﷺ[١١٤].

وبهذا يتبين براعة ابن عدي في الكشف عن علة هذا الحديث بقوله كان أسهل عليه في تلقين سفيان بن وكيع هذا السند، والذي كان سببا من أسباب تضعيفه.

ومن أمثلته: ما أورده في ترجمة أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي[١١٥]. فقد اتهم بالتلقين، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن حرب، حدثنا عبيد الله القواريري، عن حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: "**ساقي القوم آخرهم**". بين ابن عدي وجه كذب الملحمي أنه ألزق الحديث بالقواريري ومع ثقته فهو برئ منه، وإنما رواه عن عبد الله بن أبي بكر المقدمي[١١٦]، وهو ضعيف، عن حماد بن زيد، فأخطأ على حماد بن زيد فقال: عن ثابت، عن أنس، **وكان هذا الطريق أسهل عليه**[١١٧]، وإنما هو ثابت عن عبد الله بن رباح، عن أبي قتادة[١١٨].

وقول "أسهل عليه" فسره ابن عدي في موضع آخر فقال: "لأن ثابتا أبدا يروي، عن أنس"[١١٩]. فبين ابن عدي بهذا القول أحد طرق الكذابين في وضع الحديث. وهو التلقين؛ لأن الملحمي كذاب، وروى الحديث عن المقدمي وهو ضعيف، ولضعفه أخطأ فجعل الحديث عن حماد عن ثابت عن أنس؛ ولسهولة الطريق حذف الملحمي المقدمي، ووضع مكانه القواريري، ليوهم صحته.

الهوامش:

(١) الجوهري، الصحاح تاج اللغة، مادة: سهل (١٧٣٣/٥)، ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: سهل (٣١٠/٣).

(٢) الفيومي، المصباح المنير، مادة: س هـ ل (٢٩٣/١).

(٣) الكفوي، الكليات (ص٥١٠).

(٤) ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مادة: سلك (٩٧/٣)، الجوهري، الصحاح تاج اللغة، مادة: سلك (١٥٩١/٤).

(٥) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة: جدد (٢٤٣/١، ٢٤٤)، الزبيدي، تاج العروس، مادة: جدد. (٤٨٤/٧).

(٦) السيوطي، تدريب الراوي (٣٠٦/١، ٣٠٧).

(٧) المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٨٢٦/٢). بتصرف.

(٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٤٤٩/٥، ٥٠٠).

(٩) الزرقي، قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص٧٨).

(١٠) الرازي، مختار الصحاح، مادة: ح ج ج (ص٦٦).

(١١) الزبيدي، تاج العروس، مادة: حدج (٤٦٨/٥).

(١٢) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف (ص٢٩٩).

(١٣) ورواه نعيم عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبي مسعود، كما عند مالك في الموطأ (٥٠٥) تحقيق بشار معروف. ورجح هذا الطريق الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٨٩/٦).

(١٤) ابن حجر، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (٢٠٨/٢).

(١٥) الخطيب، الفصل للوصل المدرج في النقل (٤٣٩/١). بتصرف

(١٦) أبو زيد، سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث. بحث منشور في مجلة التراث النبوي، مجلة علميو نصف سنوية، العدد: الرابع، السنة الثانية– المجلة الثاني. ٢٠١٩م. (ص١٦٠).

(١٧) علل الحديث (١٦٥/٢، ١٦٦).

(١٨) علل الحديث (٥٥١/٢).

(١٩) علل الحديث (١٠١/٤).

(٢٠) علل الحديث (٨٥/٥).

(٢١) علل الحديث (٦٥٧/٥).

(٢٢) علل الحديث (٣٦/٦).

(٢٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي (١٤٦/١).

(٢٤) أبو زيد، سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث. (ص١٦٠)

(٢٥) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح (١٥٧/١).

(٢٦) الزبيدي، تاج العروس، مادة: جرر (٤٠١/١٠).

(٢٧) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص١١٨).

(٢٨) الخطيب، تاريخ بغداد (٣٦٦/٤).
(٢٩) الفسوي، المعرفة والتاريخ (٧٠١/٢).
(٣٠) ابن رجب، شرح علل الترمذي (٨٤١/٢).
(٣١) الزيلعي، نصب الراية (١١١/١).
(٣٢) علل الحديث (٣٧٤/٣).
(٣٣) علل الحديث (٣٤٩/٦، ٣٥٠).
(٣٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق (٤٧٠/٣٤).
(٣٥) السخاوي، فتح المغيث (٢١٥/١).
(٣٦) أسامة مهدي، سلوك الجادة وأثره في إعلال المرويات من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم. دراسة تطبيقية للأحاديث التي صرَّح أبو حاتم فيها بهذه القرينة. (ص٣٣٢).
(٣٧) قال ابن عدي: عاب الناس عليه تدليسه، عن الزهري وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه. الكامل في ضعفاء الرجال (٥٢٧/٢). أثنى على حفظه أحمد، ووصفه بالتدليس كل من أحمد وأبي حاتم، وأبي زرعة، وابن معين والعجلي وزاد معه الإرسال، لكن يرى أبو حاتم كتب حديثه، وأنه إذا قال: حدثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع. وضعفه ابن معين والنسائي ويعقوب بن شيبة والدارقطني: ليس بالقوي. وأخرج له مسلم مقرونا. وخلاصة القول فيه إنه حسن الحديث إذا توبع لكثرة خطأه وتدليسه، وما لم يصرح فيه بالسماع فضعيف. لذا قال ابن حجر: صدوق كثير الخطأ والتدليس. ينظر: ابن معين، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (١٣٢/١)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٥٤/٣، ١٥٥)، المزي، تهذيب الكمال (٤٢٥/٥). الذهبي، ميزان الاعتدال (٤٥٨/١). ابن حجر، التقريب (ص١٥٢).
(٣٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٥٢٦/٢)، عن محمد بن الحسين بن حفص. والطبراني في الكبير (٤٩٧/١٣) رقم (١٤٣٧١) عن القاسم بن زكريا ومن طريق إسحاق بن راهويه. ثلاثتهم عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان عن حجاج فذكره.
(٣٩) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم (٥٧٥)، عن حفص بن عمر عنه.
(٤٠) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة باب الإمام ينحرف بعد التسليم (٦١٤) عن مسدد. والنسائي كتاب الصلاة باب الانحراف بعد التسليم (١٣٣٤) عن يعقوب بن إبراهيم. كلاهما عن يحيى القطان عنه.
(٤١) أخرجه الترمذي أبواب الصلاة باب ما جاء في الرجل يصلي وحده (٢١٩). عن أحمد بن منيع. والنسائي كتاب الصلاة بابإعادة الفجر مع الجماعة (٨٥٨) عن زياد بن أيوب. كلاهما عنه، وقال الترمذي: حسن صحيح.
(٤٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٩٣٤) عنه مقرونا بالثوري.
(٤٣) أخرجه أحمد في المسند (١٧٤٧٥) عنه.
(٤٤) أخرجه أحمد في المسند (١٧٤٧٦) عنه.
(٤٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (١٦٣٨) من طريق يزيد بن هارون عنه.
(٤٦) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٣٩٨).
(٤٧) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣٣/٢٢) رقم (٦١٢).

(٤٨) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣٤/٢٢) رقم (٦١٤).

(٤٩) قال ابن عدي: حديثه حسن، وهو ممن يكتب حديثه. الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥٣/٥). ابن لهيعة كان من الثقات قبل احتراق كتبه، الذي أدى إلى اختلاطه، مما أثر على حفظه واضطراب حديثه، وحتى لا يضيع تراثه، وضع المحدثون ضوابط للحفاظ عليها، ومنها قبول رواية من روى عنه قبل الاختلاط، وكان منهم كما قال ابن حجر ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وهو صدوق، له في مسلم بعض شيء مقرون. التقريب (ص٣١٩).

(٥٠) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٠/٥).

(٥١) الثقات (٨٦/٩).

(٥٢) اختلف في هذا السند على عبد الكريم الجزري، ويرجع الخلاف إلى أن جماعة رووا الحديث عن عبد الكريم، فقالوا: عن زياد ابن أبي مريم. منهم:

سفيان بن عيينة؛ أخرجه ابن ماجه كتاب الزهد باب ذكر التوبة (٤٢٥٢). وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة (١٥٢١).

وسفيان الثوري؛ أخرجه ابن الجعد في مسنده (٢٢٥٦).

وشريك القاضي، أخرجه ابن الجعد في مسنده (٢٢٥٦). قال المزي في تهذيب الكمال (٥١٢/٩): وكأنه -يعني ابن الجعد- حمل حديث شريك على حديث سفيان، والمحفوظ: عن شريك، عن عبد الكريم، عن زياد بن الجراح.

ومعمر، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٥٤/١٠). وقال: كذا رواه عبد الرزاق عن معمر منقطعاً موقوفاً بزيادته.

وخالفهم جماعة رووه عن عبد الكريم، فقالوا: زياد بن الجراح، منهم:

كثير بن هشام؛ أخرجه أحمد في المسند (٤٠١٢).

وزهير بن معاوية؛ أخرجه الطيالسي (٣٨١) ، والشاشي (٢٧٠) و(٢٧٣)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٤/١٠).

وعبيد الله بن عمرو؛ أخرجه الشاشي أيضاً (٢٧٢).

وابن جريج؛ أخرجه الشاشي أيضاً (٢٧١).

وشريك بن عبد الله؛ أخرجه أبو يعلى (٥٠٨١).

والنضر بن عربي؛ أخرجه الطبراني في الصغير (٨٠).

والثوري؛ أخرجه البغوي في شرح السنة (١٣٠٧).

ورجح ابن أبي حاتم والحافظ أنه زياد بن الجراح، قال الحافظ: ويحرر من كلام أهل حَران أن راوي حديث "الندم توبة" هو زياد بن الجراح، بخلاف ما جاء في رواية السفيانين، والله أعلم. وعلى قول إنه زياد بن الجراح فالإسناد صحيح؛ لأن زياداً هذا ثقة. وبقية رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين. ينظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث (١٠١/٢-١٠٢)، والدارقطني، علل الواردة في الحديث النبوي (١٩٣/٥)، المزي، تهذيب الكمال (٥١١/٩-٥١٤)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (٣٨٤/٣-٣٨٥).

وذهب الشيخ المعلمي إلى الجمع بين الروايتين، فذكر هذا الاختلاف في حاشيته على الموضح لأوهام الجمع والتفريق (٢٦٣/١) وقال: "ويظهر لي أن الحديث سمعه عبد الكريم من كلا الرجلين - زياد بن أبي مريم، وزياد بن الجراح مولى عثمان-، فحدث به في الجزيرة عن ابن الجراح لأنه أشهر عندهم وأنبه، وله عقب عندهم، وكذلك بالحجاز؛ لأن مولى عثمان حجازي، ولذلك قال: زياد مولى عثمان، وحدث به في الكوفة عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، لأنه كوفي معروف عندهم ...". وهذا رأي المعلمي: أن ابن أبي مريم كوفي، والذي في التقريب (ص٢٢١) أنه جَزَري، فلعله تحوّل إلى الكوفة.

(٥٣) قال ابن عدي: له أحاديث كثيرة مستقيمة، ولا أعرف له غير هذا الحديث الواحد الذي ذكرته. الكامل (٣١١/٦). كأنه يخطئه. لكن وثقه أبو حاتم، ومخلد بن مالك، وذكره ابن حبان في الثقات. وعده أبو زرعة من الأبدال. الجرح والتعديل (١٧٦/٦)، الثقات (٤٦١/٨)، تهذيب التهذيب (٢٨٧/٧). قال الذهبي معقبا على قول ابن عدي: هذا يدل على أن الرجل صدوق. ميزان الاعتدال (١١٦/٣).

(٥٤) أخرجه من هذا الوجه الترمذي أبواب التفسير باب ومن سورة إذا السماء انشقت (٣٣٣٨). وقال غريب من حديث قتادة عن أنس.

(٥٥) الكامل في الضعفاء (٣١١/٦). **وتابع همام عن أيوب**؛ حماد بن زيد: أخرجه البخاري كتاب التفسير باب فسوف يحاسب حسابا يسيرا (٤٩٣٩). وابن عليه: أخرجه مسلم كتاب الجنة باب إثبات الحساب (٢٨٧٦).

وتابع أيوب عن ابن أبي مليكة؛

عثمان بن الأسود: أخرجه البخاري كتاب التفسير باب فسوف يحاسب حسابا يسيرا (٤٩٣٩).

أبو عامر الخزاز: أخرجه أبو داود كتاب الجنائز باب عيادة النساء (٣٠٩٣).

ونافع بن عمر: أخرجه أحمد في المسند (٢٤٦٠٥).

وابن جريج: أخرجه أحمد في المسند (٢٥٦٧٦).

وعبد الجبار بن ورد: أخرجه أحمد في المسند (٢٥٧٠٧).

وتابع ابن أبي مليكة عن عائشة؛

القاسم بن محمد: أخرجه البخاري كتاب التفسير باب فسوف يحاسب حسابا يسيرا (٤٩٣٩). أخرجه مسلم كتاب الجنة باب إثبات الحساب (٢٨٧٦).

عروة بن الزبير: أخرجه البخاري كتاب المرض باب ما جاء في كفارة المرض (٥٦٤٠).

والأسود بن يزيد: أخرجه مسلم كتاب البر والصلة باب ثواب المؤمن فيما يصيبه (٢٥٧٢).

عروة بن الزبير: أخرجه مسلم كتاب البر والصلة باب ثواب المؤمن فيما يصيبه (٢٥٧٢).

عمرة بنت رواحة: أخرجه مسلم كتاب البر والصلة باب ثواب المؤمن فيما يصيبه (٢٥٧٢).

(٥٦) قال ابن عدي: المسيب بن واضح لا يحدث إلا بشيء يعرفه ويقف عليه....وأرجو أن باقي حديثه مستقيم... وهو ممن يكتب حديثه، ونقل حسن رأي النسائي فيه وأن الناس كانوا يؤذونه بالكلام فيه. الكامل (١٢٣/٨). وكذلك أبو حاتم قال عنه صدوق يخطئ كثيرا، وابن حبان فأورده في الثقات وقال: يخطئ. الجرح والتعديل (٢٩٤/٨)، الثقات (٢٠٤/٩). أما الدارقطني فضعفه. ميزان الاعتدال (١١٦/٤). وبين الساجي وجه الضعف فقال: تكلموا فيه في أحاديث كثيرة. لسان الميزان (٤١/٦).

(٥٧) أخرجه من هذا الوجه ابن عدي في الكامل (١٢٤/٨)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣١١/٧) وقال ليس بمحفوظ.

(٥٨) أخرجه من هذا الوجه ابن عدي في الكامل (١٢٤/٨)، وأبو يعلى الموصلي كما في مسند الفاروق لابن كثير (١٢٧/١)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣١١/٧) إلا أنه جعل بين ليث وأبي المستهل عاصما. وقال: هذا أصح وليث بن أبي سليم لا يحتج به. إلا أن الترمذي يرى أن هذا الطريق أيضا به علة فقال: سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: هو خطأ ، ولا أدري من أبو المستهل؟، وإنما روى عاصم، عن أبي عثمان، عن سلمان بن ربيعة، عن عمر قوله وهو الصحيح. العلل الكبير (٦١/١). وأكد ذلك الدارقطني بأن ليث بن أبي سليم وهم في هذا الإسناد، وأن الثقات الحفاظ رووه، عن عاصم، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري. منهم: شعبة، والثوري، وابن المبارك، وجرير، وإسماعيل بن زكريا، وعبد الواحد بن زياد، وابن عيينة، ومروان الفزاري،

وغيرهم. علل الدارقطني (٢/٢٤٠).

(٥٩) أخرجه مسلم كتاب الحيض باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء (٣٠٦).

(٦٠) أخرجه البخاري كتاب الطهارة باب نوم الجنب (٢٨٧).

(٦١) إتحاف الخيرة المهرة (٤/٦٢).

(٦٢) قال ابن عدي: "لأرطاة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته في بعضها خطأ وغلط". الكامل (٢/١٤٤). أرطأة هذا لم أقف له على جرح وتعديل غير ما ذكره ابن عدي، وكل من جاء بعده نقل قوله، كالذهبي وابن حجر. ميزان الاعتدال (١/١٧٠)، لسان الميزان (١/٣٣٨). ويظهر من حاله الجهالة.

(٦٣) الحديث بهذا الإسناد لم يخرجه سوى ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٢/١٤٣).

(٦٤) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/١٤٤). وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨٤٤٨) من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر. وضعفه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/٩٨) بسعيد بن راشد.

(٦٥) ابن عدي، الكامل (٢/١٤٤).

(٦٦) أخرج حديثهما مقرونين: ابن ماجه كتاب الصلاة باب السواك (٢٨٧).

(٦٧) أخرجه الترمذي أبواب الصلاة باب ما جاء في تأخير العشاء الآخرة (١٦٧) وقال حسن صحيح.

(٦٨) أخرجه ابن المبارك في الزهد (١٢٣١).

(٦٩) المصنف (٢١٠٦).

(٧٠) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٢٤٤٨).

(٧١) أخرجه البخاري كتاب الصلاة باب السواك يوم الجمعة (٨٨٧)، ومسلم كتاب المساحد باب السواك (٢٥٢).

(٧٢) أخرجه أحمد في مسنده (٧٥١٣).

(٧٣) قال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث. الكامل (٢/٣٩٦). قال الدارقطني: يضع الحديث. وقال أبو زرعة: روى أحاديث لا أصل لها. وقال الذهبي: ساق له ابن عدي أحاديث وقال: كلها بواطيل، وبعضها سرقة من قوم، وكان عليه يمين ألا يحدث ولا يقول حدثنا، وكان يقول: قال لنا فلان. ميزان الاعتدال (١/٤١٢). قلت جعفر: متروك

(٧٤) أخرجه ابن عدي في الكامل (٢/٣٩٧).

(٧٥) أخرجه مسلم كتاب المساجد باب قدر ما يستر المصلي (٥١٠). والنسائي كتاب الصلاة باب ذكر ما يقطع الصلاة (٧٥٠) من طريق يونس وحده.

(٧٦) أخرجه أبو داود كتاب الصلاة باب ما يقطع الصلاة (٧٠٢). وأخرجه ابن ماجه كتاب الصلاة باب ما يقطع الصلاة (٩٥٢، ٣٢١٠).

(٧٧) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (٢٣٨٣).

(٧٨) صالح بن موسى الطلحي؛ تكاد تجمع كلمة الحفاظ على تضعيفه، فضعفه ابن معين والجوزجاني. ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري (٣/٢٢٥)، أحوال الرجال (ص١١٣). وقال البخاري: منكر الحديث. التاريخ الأوسط (٢/١٩٩). وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث جدا كثير المناكير عن الثقات. ليس يعجبني حديثه. الجرح والتعديل (٤/٤١٥). لذا قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه إما يكون غلطا في الإسناد أو متن يرويه بإسناد لا يرويه غيره، وهو

عندي ممن لا يتعمد الكذب ولكن يشبه عليه ويخطئ وأكثر ما يلحقه في أحاديثه ما يرويه في جده طلحة من الفضائل فيما لا يتابعه أحد عليه. وبين سبب تضعيفه ابن حبان فقال: كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى يشهد المستمع لها أنها معمولة أو مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به. الكامل في ضعفاء الرجال (١١٠/٥).

(٧٩) أخرجه ابن عدي في الكامل (١١٠/٥)، والطبراني في الكبير (١٦٤/٦) رقم (٥٨٦٨، ٥٩٨٤). وابن شاهين في جزئه (٤١، ٤٢). وابن أبي الدنيا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٢٩). قال الهيثمي في المجمع (٢٧٩/٧): رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما ثقات.

(٨٠) أخرجه أبو داود كتاب الملاحم باب الأمر والنهي (٤٣٤٣)، وابن ماجه كتاب الفتن باب التثبت في الفتنة (٣٩٥٧). قال أبو داود: «هكذا روي عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ، من غير وجه».

(٨١) أخرجه أحمد في المسند (٧٠٦٣). والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١١٧٦) من طريق يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني.

(٨٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٠/٥).

(٨٣) أخرجه البخاري كتاب الصلاة باب تشبيك الأصابع في المسجد (٤٧٨).

(٨٤) أخرجه البخاري كتاب الصلاة باب تشبيك الأصابع في المسجد (٤٨٠).

(٨٥) ابن حجر، فتح الباري (٥٦٦/١) و(٣٩/١٣).

(٨٦) ابن حجر، تغليق التعليق (٢٤٥/٢).

(٨٧) قال ابن عدي: مضطرب قليل الحديث ومقدار ما له قد أخطأ فِي غير شيء مِنْهُ. الكامل (٤٦٤/٧، ٤٦٥). وحسنه أبو حاتم إلا أنه قال لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به. الجرح والتعديل (٢٦٨/٧). وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف. الثقات (٥٢/٩). وضعفه النسائي. تهذيب الكمال (٣١٠/٢٥). وقال الحافظ: صدوق يخطئ. التقريب (ص٤٨١). فالذي يظهر من حال ابن الأصبهاني أنه إلى الضعف أقرب لقلة روايته وأخطائه.

(٨٨) أخرجه من هذا الوجه؛ ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤٠٧٠). ومن طريقه ابن ماجه كتاب الأشربة باب مدمن الخمر (٣٣٧٥).، وابن عدي في الكامل (٤٦٤/٧).

(٨٩) لم أقف على هذا الطريق المرسل الذي رجحه ابن عدي، وإنما أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٢٩/١)، والبيهقي في الشعب (٥٢٠٨) من طريق سهيل عن محمد بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة. قال البخاري: لا يصح حديث أبي هريرة.
وله شاهد عن ابن عباس: أخرجه أحمد (٢٤٥٣). قال البزار في المسند (٥٠٨٥) لا نحفظه عن ابن عباس من وجه صحيح.
واختلف فيه على عبد الله بن عمرو مرفوعا وموقوفا: فرواه مرفوعا البزار في مسنده (٢٣٨٠)، ورواه موقوفا ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٨٣/٢) وقال هذا هو الصحيح والتي قبله لا تثبت.

(٩٠) العلل المتناهية (١٨٢/٢- ١٨٤).

(٩١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٨٩/٢).

(٩٢) أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٦٤/٧) والنسائي في الكبرى (١٨٥/٢) من طريق محمد بن سليمان. وقال: هذا الحديث عندي خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف، وقد خالفه فليح بن سليمان فرواه عن سهيل عن أبي إسحاق.

(٩٣) أخرجه من هذا الوجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٤٦٤/٧). والنسائي في الكبرى (١٤٨٣) من طريق سهيل عن أبي إسحاق عن المسيب عن عنبسة فذكره.

وتابع أبا إسحاق عن عنبسة؛

عمرو بن أوس: أخرجه مسلم كتاب المساجد باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض (٧٢٨).

وعطاء بن السائب: أخرجه النسائي كتاب الصلاة باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة (١٧٩٨).

المسيب بن رافع: أخرجه الترمذي أبواب الصلاة باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة (٤١٥)، والنسائي كتاب الصلاة باب ثواب من صلى في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة (١٨٠٢)، وابن ماجه كتاب الصلاة باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعة (١١٤١). وقال الترمذي: حسن صحيح.

وأبو صالح ذكوان: أخرجه النسائي كتاب الصلاة باب ذكر الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد (١٨٠٧).

(٩٤) قال ابن عدي: يضع الحديث ويوصله، ويسرق ويقلب الأسانيد والمتون. الكامل (٥٤٢/٧). محمد القلانسي، كذبه أيضا أبو عروبة، وقال أبو حاتم: ليس بصدوق، وضعفه الدارقطني. ميزان الاعتدال (٦٠/٤).

(٩٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٥٤٢/٧).

(٩٦) قال ابن عدي: حدثني فرقد في بيت قتادة عن يزيد أخي مطرف، عن أبي هريرة فلم يضبط محمد بن الوليد هذا الحديث فقال قتادة، عن أنس وكان هذا الطريق أسهل عليه. حدثناه جماعة عن هدبة، حدثنا همام، حدثني فرقة بإسناده.

ومن هذا الوجه أخرجه الطيالسي في مسنده (٢٦٩٧). ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢١١٧٨).

وأخرجه أحمد في مسنده (٧٩٢٠) عن يزيد بن هارون. و(٧٣٠٢) عن عبد الصمد بن عبد الوراث. و(٨٥٤٨) عن عفان بن مسلم. أربعتهم عن همام عن فرقد فذكره. قال البيهقي: هذا هو المحفوظ ، حديث همام عن فرقد، وأخطأ فيه بعضهم عن همام، فقال: عنه، عن قتادة، عن يزيد، وقال بعضهم: عنه، عن قتادة، عن أنس، وكلاهما باطل، وروي من وجه آخر، عن أبي هريرة، وقيل: عن أبي سعيد مرفوعا. قال ابن الجوزي في العلل المتناهية (١١٥/٢) هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ".

(٩٧) قال ابن عدي: منكر الحديث، الكامل (٨١/٨). مغيرة أثنى عليه أبو زرعة فقال لا بأس به، وقال أبو حاتم: صالح. الجرح والتعديل (٢٢٤/٨). لكن ابن حبان يرى أنه يخطئ ويروي عن الضعفاء والمجاهيل حتى غلب على حديثه المناكير والأوهام فاستحق الترك. المجروحين (٨/٣). ويرى العقيلي أنه يسوى بعرة. الضعفاء الكبير (١٨٢/٤). بينما علي الرقي يرى أنه لا يساوها. ميزان الاعتدال (١٦٣/٤).

(٩٨) الكامل (٨١/٨).

(٩٩) أخرجه الترمذي أبواب الطهارة باب ما جاء أن الماء لا ينجسنه شيء (٦٧)، وابن ماجه كتاب الطهارة باب مقدار الماء الذي لا ينجس (٥١٧) من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر فذكره.

وتابع محمد بن إسحاق في الرواية عن ابن جعفر الوليد بن كثير؛ أخرج حديثه أبو داود كتاب الطهارة باب ما ينجس الماء (٦٣)، والنسائي كتاب الطهارة باب التوقيت في الماء (٥٢).

وتابع ابن جعفر في الرواية عن عبيد الله؛ عاصم بن المنذر؛ أخرج حديثه أبو داود (٦٥)، وابن ماجه (٥١٨). قال أبو داود: حماد بن زيد وقفه، عن عاصم. يرى ابن عبد البر كما في التمهيد (٣٢٩/١) أن في الحديث اضطرابا فيقول: «ومثل هذا الاضطراب في الإسناد يوجب التوقف عن القول بهذا الحديث، إلى أن القلتين غير معروفتين، ومحال أن يتعبد الله عباده بما لا يعرفونه».

لكن الحافظ كما في التلخيص (١٧/١) لا يراه اضطرابا، فيقول: ومداره على الوليد بن كثير، فقيل: عنه، عن محمد بن جعفر

ابن الزبير، وقيل: عنه، عن محمد بن عباد بن جعفر، وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، وتارة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر. والجواب أن هذا ليس اضطراباً قادحا، فإنه على تقدير أن يكون الجميع محفوظاً انتقال من ثقة إلى ثقة. وعند التحقيق: الصواب أنه عن الوليد بن كثير، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر –المكبر–، وعن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر، ومن رواه على غير هذا الوجه فقد وهم، وقد رواه جماعة عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير على الوجهين.

(١٠٠) الكامل (٨٢/٨).

(١٠١) قال ابن عدي: صدقة بن يزيد، وصدقة بن عبد الله وصدقة بن موسى ثلاثتهم إلى الضعف أقرب منهم إلى الصدق وأحاديثهم بعضها مما يتابعونه عليهم وبعضها لا يتابعهم أحد عليها. الكامل (١٢٤/٥). وضعفه أحمد والنسائي. الضعفاء والمتروكون (ص٥٨). وقال أبو حاتم: صالح. وقال أبو زرعة الدمشقي: ثقة. الجرح والتعديل (٤٣١/٤). وقال البخاري: منكر الحديث. التاريخ الكبير (٢٩٥/٤). وقال ابن حبان: لا يجوز الاشتغال بحديثه ولا الاحتجاج به. المجروحين (٣٧٤/١).

(١٠٢) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٣/٥)، والفاكهي في أخبار مكة (٩٥١)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠٣٩٢) مرفوعا وموقوفا. وقال إسناده ضعيف.

(١٠٣) التاريخ الكبير (٢٩٥/٤).

(١٠٤) أخرج حديثه ابن عدي في الكامل (٦٣/٣)، وأبو يعلى في المسند (١٠٣١) ، وابن حبان في صحيحه (٣٧٠٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣١٨/٨)، والبيهقي في السنن الكبير (٢٦٢/٥)، وفي شعب الإيمان (٣٨٣٨). وتابع خلفا في الرواية عن صدقة؛ الوليد بن مسلم كما عند البخاري في التاريخ الكبير (٢٩٥/٤)، والعقيلي في الضعفاء (٢٠٦/٢) وقال: وفيه رواية عن أبي سعيد الخدري فيها لين أيضا، والفاكهي في أخبار مكة (٩٥٣).

وأخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٥٢/١) من طريق قيس بن الربيع، عن عباد بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. وقيس بن الربيع: صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به، وهو لين. الكامل في ضعفاء الرجال (١٥٧/٧).

(١٠٥) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨٨٢٦)، ومن طريقه الطبراني في الأوسط (٤٨٦).

(١٠٦) خطأ أبو حاتم هذا الطريق ورجح أنه مرسل مرفوع من طريق العلاء بن المسيب، عن يونس بن خباب، عن أبي سعيد، كما في علل الحديث (١٨٤/٣، ٢٦٥، ٢٨٣). وقال في موضع آخر (٢٨٢/٣) الناس يضطربون في حديث العلاء بن المسيب: فأما خلف بن خليفة فقال: عن العلاء ابن المسيب، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي. ورواه بعضهم فقال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة، موقوف. ورواه بعضهم فقال: عن العلاء بن المسيب، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي. بينما يرى أبو زرعة الرازي أن الصحيح هو العلاء بن المسيب عن أبيه عن أبي سعيد. العلل (٢٨٤/٣).

(١٠٧) العلل المتناهية (٧٥/٢).

(١٠٨) إتحاف الخيرة المهرة (١٣٩/٣).

(١٠٩) انظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (٤٥٤/٥).

(١١٠) تحقيق صحيح ابن حبان (١٦/٩).

(١١١) قال ابن عدي: "لسفيان بن وكيع حديث كثير وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن ويقال: كان له وراق يلقنه من حديث موقوف

يرفعه وحديث مرسل فيوصله أو يبدل في الإسناد قوما بدل قوم كما بينت طرفا منه في هذه الأخبار التي ذكرتها". الكامل (٤٨٢/٤). قلت: سفيان بن وكيع متروك، بسبب تلقينه. وسبب ضعف سفيان بن وكيع كما ذكر البخاري التلقين، واتهمه بذلك أبو زرعة، ويقال إن الفساد دخل على حديثه بسبب وراقه فأشار عليه أبو حاتم أن يغيره، فقال سأفعل، لكنه تمادى وحدث بأحاديث أدخلت عليه، فلينه. وضعفه النسائي. ومع ذلك أثنى عليه ابن حبان وقال كان شيخا فاضلا صدوقا، وكأنه يبرئه ويلقي بالتهمة على وراقة. وبين اسمه ابن حجر فقال: "قرطة" كان يدخل عليه الأحاديث الباطلة فيحدث بها سفيان فينبهونه فلا يرجع فلأجل هذا تركوا حديثه. الجرح والتعديل (٢٣١/٤)، تهذيب الكمال (٢٠٠/١١) وما بعدها، ميزان الاعتدال (١٧٣٢/٢)، لسان الميزان (٤٧٣/٤).

(١١٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٨١/٤). قال الترمذي سألت محمدا عن هذا الحديث فقال: وهم فيه ، إنما روى ابن وهب هذا عن جابر بن إسماعيل ، عن عقيل ، عن ابن شهاب. العلل الكبير (ص٣١).

(١١٣) أخرجه ابن ماجه كتاب الطهارة باب الرجل يستيقظ من منامه هل يدخل يده في الإناء (٣٩٤)عن حرملة بن يحيى. وابن خزيمة في صحيحه (١٤٦) عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب. وعن ابن خزيمة؛ الدارقطني في سننه (١٢٩). ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير (٢٠٩).

وأخرجه ابن عدي (٤٨١/٤) من طريق أبي الطاهر بن السرح. ثلاثتهم (حرملة، وأحمد بن عبد الرحمن، وابن السرح) عن ابن وهب فذكره.

قال ابن خزيمة: ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد برواية، وإنما أخرجت هذا الخبر؛ لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد». وحسنه الدارقطني، وقال الألباني في تحقيقه صحيح ابن خزيمة: التحقيق العلمي يقتضي أن ابن لهيعة صحيح الحديث إذا كان الراوي عنه أحد العبادلة ومنهم عبد الله بن وهب وهذا من روايته عنه كما ترى.

(١١٤) أخرجه البخاري كتاب بدء الخلق باب صفة إبليس وجنوده (٣٢٩٥)، ومسلم كتاب الطهارة باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار (٢٣٨).

(١١٥) قال ابن عدي: يتعمد الكذب، ويلقن فيتلقن. الكامل (٣٣٠/١). أراد ابن حبان السماع منه للاختبار فسمع منه حديثا تبين كذبه من خلاله، فقال: كذاب يضع الحديث فلم أشتغل به ولكني ذكرته ليعرف اسمه لئلا يحتج به مخالف أو موافق في شيء يرويه". المجروحين (١٥٤/١).

(١١٦) قال أبو حاتم: منكر، وقال ابن معين: كذاب، وقال ابن عدي: ضعيف. الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٤/٥)، ميزان الاعتدال (٣٩٨/٢).

(١١٧) لم أقف على من أخرج هذا الطريق. لكن ذكره ابن القيسراني في معرفة التذكرة (ص١٥٨) وقال أحمد بن محمد يضع الحديث كذابا. وقال في تذكرة الحفاظ (ص٢٠٨) روي هذا من وجه آخر صحيح، وأما من حديث سفيان، عن الزهري فلا.

(١١٨) أخرج هذا الطريق: مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب قضاء الصلاة الفائتة (٦٨١).

وأخرجه أبو داود كتاب باب في الساقي متى يشرب (٣٧٢٥) من طريق شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي الْمُخْتَارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى.

(١١٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٥/٥).

ثبت المصادر والمراجع

- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (١٤٠١هـ). العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. ط:٢. المحقق: إرشاد الحق الأثري. باكستان: إدارة العلوم الأثرية.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (١٤٠٦هـ). الضعفاء والمتروكون. الطبعة: الأولى. المحقق: عبد الله القاضي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عدي، عبد الله بن عدي. (١٤١٨هـ). الكامل في ضعفاء الرجال. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن معين، يحيى بن معين. (١٣٩٩هـ). تاريخ ابن معين (رواية الدوري). الطبعة: الأولى. المحقق: د. أحمد محمد نور سيف. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- ابن معين، يحيى بن معين. (١٤٠٥هـ). معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. الطبعة: الأولى. المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار. دمشق: مجمع اللغة العربية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٣٩٧هـ). التاريخ الأوسط. الطبعة: الأولى. المحقق: محمود إبراهيم زايد. القاهرة: مكتبة دار التراث.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري. الطبعة: الأولى. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. بيروت: دار طوق النجاة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (د.ت). التاريخ الكبير. الهند: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
- البستي، محمد بن حبان. (١٣٩٣هـ). الثقات. الطبعة: الأولى. تحقيق: محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
- البستي، محمد بن حبان. (١٣٩٦هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. الطبعة: الأولى. المحقق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي.
- البغدادي، أحمد بن علي. (١٤٢٢هـ). تاريخ بعداد. الطبعة: الأولى. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- البغوي، الحسين بن مسعود. (١٤٠٣هـ). شرح السنة. ط:٢. تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش. بيروت: المكتب الإسلامي.
- البوصيري، أحمد بن أبي بكر. (١٤٠٣هـ). مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. ط:٢. المحقق: محمد المنتقى الكشناوي. بيروت: دار العربية.
- البوصيري، أحمد بن أبي بكر. (١٤٢٠هـ). إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. الطبعة: الأولى. المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم. الرياض: دار الوطن للنشر.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (١٣٩٥هـ). سنن الترمذي. ط:٢. تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون. مصر: شركة مصطفى البابي الحلبي.

- الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب. (د.ت). أحوال الرجال. المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي. فيصل آباد: حديث أكادمي.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٤٠٧هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا. بيروت: دار العلم للملايين.
- الجوهري، علي بن الجعد. (١٤١٠هـ). مسند ابن الجعد. الطبعة: الأولى. تحقيق: عامر أحمد حيدر. بيروت: مؤسسة نادر.
- الخُسْرَوْجِردي، أحمد بن الحسين. (١٤٢٤هـ). السنن الكبرى. ط:٣. المحقق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.
- د. محمد عزيز العازمي، صالح وصالح الحديث بين ابن أبي حاتم وأبيه دراسة تطبيقية من خلال كتابه الجرح والتعديل، بحث منشور في حولية جامعة آل البيت– الأردن.
- د. محمد عزيز العازمي، موقف المحدثين من الاحتمالات العقلية في دراسة الحديث النبوي. بحث منشور في حولية جامعة آل البيت– الأردن.
- الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٠٥هـ). العلل الواردة في الأحاديث النبوية.. الطبعة: الأولى. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.. الرياض: دار طيبة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٣٨٢هـ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الطبعة: الأولى. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد. (١٢٧١هـ). الجرح والتعديل. الطبعة: الأولى. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- السجستاني، سليمان بن الأشعث. (د.ت). سنن أبي داود. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
- الشيباني، أحمد بن حنبل. (١٤٢١هـ). مسند الإمام أحمد بن حنبل. الطبعة: الأولى. المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. (١٤٠٣هـ). المصنف. ط:٢. المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت. المكتب الإسلامي.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. (د.ت). المعجم الكبير. ط:٢. المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- الطحاوي، أحمد بن محمد. (١٤١٤هـ). شرح معاني الآثار. الطبعة: الأولى. تحقيق: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق. القاهرة: عالم الكتب.
- العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٧٩هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار المعرفة.
- العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٩٠هـ). لسان لميزان. ط:٢. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
- العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٠٦هـ). تقريب التهذيب. الطبعة: الأولى. المحقق: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد.
- العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٠٦هـ). تهذيب التهذيب. الطبعة: الأولى. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
- العقيلي، محمد بن عمرو. (١٤٠٤هـ). الضعفاء الكبير. الطبعة: الأولى. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفيومي، أحمد بن محمد. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية.
- القزويني، أحمد بن فارس. (١٣٩٩هـ). معجم مقاييس اللغة. المحقق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.
- القزويني، محمد بن يزيد. (د.ت). سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. مصر: دار إحياء الكتب العربية.

- الكفوي، أيوب بن موسى. (د.ت). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. المحقق: عدنان درويش – محمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (١٤٠٠هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال. الطبعة: الأولى. المحقق: د. بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الموصلي. أحمد بن علي. (١٤٠٤هـ). المسند. الطبعة: الأولى. المحقق: حسين سليم أسد. دمشق: دار المأمون للتراث.
- النسائي، أحمد بن شعيب. (١٤٠٦هـ). المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي. ط:٢. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- النيسابوري، محمد بن إسحاق. (د.ت). صحيح ابن خزيمة. المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (د.ت). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر. (١٤١٤هـ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. المحقق: حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي.

Thabat al-maṣādir wa-al-marāji:

- Ibn al-Jawzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī. (1401h). al-ʻilal al-mutanāhiyah fī al-aḥādīth alwāhyh. Ṭ : 2. al-muḥaqqiq : Irshād al-Ḥaqq al-Atharī. Bākistān : Idārat al-ʻUlūm al-Atharīyah.
- Ibn al-Jawzī, ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAlī. (1406h). al-ḍuʻafā' wa-al-matrūkūn. al-Ṭabʻah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : ʻAbd Allāh al-Qāḍī. Bayrūt : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
- Ibn ʻAdī, ʻAbd Allāh ibn ʻAdī. (1418h). al-kāmil fī ḍuʻafā' al-rijāl. taḥqīq : ʻĀdil Aḥmad ʻAbd almwjwd-ʻly Muḥammad Muʻawwaḍ. Bayrūt : Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.
- Ibn Muʻīn, Yaḥyá ibn Muʻīn. (1399h). Tārīkh Ibn Muʻīn (riwāyah al-Dūrī). al-Ṭabʻah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : D. Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf. Makkah al-Mukarramah : Markaz al-Baḥth al-ʻIlmī wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī.
- Ibn Muʻīn, Yaḥyá ibn Muʻīn. (1405h). maʻrifat al-rijāl ʻan Yaḥyá ibn Muʻīn wa-fīhi ʻan ʻAlī ibn al-Madīnī wa-Abī Bakr ibn Abī Shaybah wa-Muḥammad ibn ʻAbd Allāh ibn Numayr wa-ghayrihim / riwāyah Aḥmad ibn Muḥammad ibn al-Qāsim ibn Miḥriz. al-Ṭabʻah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : al-juz' al-Awwal : Muḥammad Kāmil al-Qaṣṣār. Dimashq : Majmaʻ al-lughah al-ʻArabīyah.
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʻīl. (1397h). al-tārīkh al-Awsaṭ. al-Ṭabʻah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid. al-Qāhirah : Maktabat Dār al-Turāth.
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʻīl. (1422H). al-Jāmiʻ al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʻalayhi wa-sallam wsnnh wa-ayyāmuh = Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. al-Ṭabʻah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir. Bayrūt : Dār Ṭawq al-najāh.
- al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʻīl. (D. t). al-tārīkh al-kabīr. al-Hind : Dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah, Ḥaydar Ābād – aldkn.
- al-Bustī, Muḥammad ibn Ḥibbān. (1393h). al-thiqāt. al-Ṭabʻah : al-ūlá. taḥqīq : Muḥammad ʻAbd al-muʻīd Khān mudīr Dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah. al-Hind : Dā'irat al-Maʻārif al-ʻUthmānīyah bḥydr Ābād aldkn.

- al-Bustī, Muḥammad ibn Ḥibbān. (1396h). al-majrūḥīn min al-muḥaddithīn wa-al-ḍu‘afā’ wa-al-matrūkīn. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid. Ḥalab : Dār al-Wa‘y.
- al-Baghdādī, Aḥmad ibn ‘Alī. (1422H). Tārīkh b‘dād. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : al-Duktūr Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf. Bayrūt : Dār al-Gharb al-Islāmī.
- al-Baghawī, al-Ḥusayn ibn Mas‘ūd. (1403h). sharḥ al-Sunnah. Ṭ : 2. taḥqīq : Shu‘ayb al’rn’wṭ-mḥmd Zuhayr al-Shāwīsh. Bayrūt : al-Maktab al-Islāmī.
- al-Būṣīrī, Aḥmad ibn Abī Bakr. (1403h). Miṣbāḥ al-zujājah fī Zawā’id Ibn Mājah. Ṭ : 2. al-muḥaqqiq : Muḥammad al-Muntaqá Kishnāwī. Bayrūt : Dār al-‘Arabīyah.
- al-Būṣīrī, Aḥmad ibn Abī Bakr. (1420h). Itḥāf al-khayrah al-Mahrah bi-Zawā’id al-masānīd al-‘asharah. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : Dār al-Mishkāh lil-Baḥth al-‘Ilmī bi-ishrāf Abū Tamīm Yāsir ibn Ibrāhīm. al-Riyāḍ : Dār al-waṭan lil-Nashr.
- al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ‘Īsá. (1395h). Sunan al-Tirmidhī. Ṭ : 2. taḥqīq : Aḥmad Muḥammad Shākir wa-ākharūn. Miṣr : Sharikat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī.
- 1aljwzjāny, Ibrāhīm ibn Ya‘qūb. (D. t). aḥwāl al-rijāl. al-muḥaqqiq : ‘Abd al-‘Alīm ‘Abd al-‘Aẓīm albastwy. Fayṣal Ābād : Ḥadīth Akādimī.
- al-Jawharī, Ismā‘īl ibn Ḥammād. (1407h). al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-‘Arabīyah. taḥqīq : Aḥmad ‘Abd al-Ghafūr ‘Aṭā. Bayrūt : Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn.
- al-Jawharī, ‘Alī ibn al-Ja‘d. (1410h). Musnad Ibn al-Ja‘d. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. taḥqīq : ‘Āmir Aḥmad Ḥaydar. Bayrūt : Mu’assasat Nādir.
- alkhusrawjirdy, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. (1424h). al-sunan al-Kubrá. Ṭ : 3. al-muḥaqqiq : Muḥammad ‘Abd al-Qādir ‘Aṭā. Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- D. Muḥammad ‘Azīz al-‘Āzimī, Ṣāliḥ wa-Ṣāliḥ al-ḥadīth bayna Ibn Abī Ḥātim w’byh dirāsah taṭbīqīyah min khilāl kitābihi al-jarḥ wa-al-ta‘dīl, baḥth manshūr fī Ḥawlīyat Jāmi‘at Āl albyt-al-Urdun.
- D. Muḥammad ‘Azīz al-‘Āzimī, Mawqif al-muḥaddithīn min al-iḥtimālāt al-‘aqlīyah fī dirāsah al-ḥadīth al-Nabawī. baḥth manshūr fī Ḥawlīyat Jāmi‘at Āl albyt-al-Urdun.
- al-Dāraquṭnī, ‘Alī ibn ‘Umar. (1405h). al-‘ilal al-wāridah fī al-aḥādīth al-Nabawīyah .. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. taḥqīq wa-takhrīj : Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh al-Salafī .. al-Riyāḍ : Dār Ṭaybah.
- al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1382h). mīzān al-i‘tidāl fī Naqd al-rijāl. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. taḥqīq : ‘Alī Muḥammad al-Bajāwī. Bayrūt : Dār al-Ma‘rifah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr.
- al-Rāzī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (1271h). al-jarḥ wa-al-ta‘dīl. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.
- al-Sijistānī, Sulaymān ibn al-Ash‘ath. (D. t). Sunan Abī Dāwūd. al-muḥaqqiq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd al-Ḥamīd. Bayrūt : al-Maktabah al-‘Aṣrīyah.
- al-Shaybānī, Aḥmad ibn Ḥanbal. (1421h). Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : Shu‘ayb al-Arna’ūṭ-‘Ādil Murshid, wa-ākharūn. Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.
- al-Ṣan‘ānī, ‘Abd al-Razzāq ibn Hammām. (1403h). al-muṣannaf. Ṭ : 2. al-muḥaqqiq : Ḥabīb al-Raḥmān al-A‘ẓamī. Bayrūt. al-Maktab al-Islāmī.
- al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad. (D. t). al-Mu‘jam al-kabīr. Ṭ : 2. al-muḥaqqiq : Ḥamdī ibn ‘Abd al-Majīd al-Salafī. al-Qāhirah : Maktabat Ibn Taymīyah.

- al-Ṭaḥāwī, Aḥmad ibn Muḥammad. (1414h). sharḥ ma‘ānī al-Āthār. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. taḥqīq: Muḥammad Zahrī al-Najjār-Muḥammad Sayyid Jād al-Ḥaqq. al-Qāhirah : ‘Ālam al-Kutub.
- al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī. (1379h). Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī. taḥqīq : Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī. Bayrūt : Dār al-Ma‘rifah.
- al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī. (1390h). Lisān lmyzān. Ṭ : 2. al-muḥaqqiq : Dā’irat al-Ma‘arif al-niẓāmīyah – al-Hind. Bayrūt : Mu’assasat al-A‘lamī lil-Maṭbū‘āt.
- al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī. (1406h). Taqrīb al-Tahdhīb. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : Muḥammad ‘Awwāmah. Sūriyā : Dār al-Rashīd.
- al-‘Asqalānī, Aḥmad ibn ‘Alī. (1406h). Tahdhīb al-Tahdhīb. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. al-Hind : Maṭba‘at Dā’irat al-Ma‘ārif al-niẓāmīyah.
- al-‘Aqīlī, Muḥammad ibn ‘Amr. (1404h). al-ḍu‘afā’ al-kabīr. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Mu‘ṭī Amīn Qal‘ajī. Bayrūt : Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad. (D. t). al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al-sharḥ al-kabīr. Bayrūt : al-Maktabah al-‘Ilmīyah.
- al-Qazwīnī, Aḥmad ibn Fāris. (1399h). Mu‘jam Maqāyīs al-lughah. al-muḥaqqiq : ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Bayrūt : Dār al-Fikr.
- al-Qazwīnī, Muḥammad ibn Yazīd. (D. t). Sunan Ibn Mājah. taḥqīq : Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī. Miṣr : Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah.
- al-Kaffawī, Ayyūb ibn Mūsá. (D. t). al-Kullīyāt Mu‘jam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-lughawīyah. al-muḥaqqiq : ‘Adnān Darwīsh-Muḥammad al-Miṣrī. Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.
- al-Mizzī, Yūsuf ibn ‘Abd al-Raḥmān. (1400h). Tahdhīb al-kamāl fī Asmā’ al-rijāl. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : D. Bashshār ‘Awwād Ma‘rūf. Bayrūt : Mu’assasat al-Risālah.
- al-Mawṣilī. Aḥmad ibn ‘Alī. (1404h). al-Musnad. al-Ṭab‘ah : al-ūlá. al-muḥaqqiq : Ḥusayn Salīm Asad. Dimashq : Dār al-Ma’mūn lil-Turāth.
- al-nisā’ī, Aḥmad ibn Shu‘ayb. (1406h). al-Mujtabá min al-sunan = al-sunan al-ṣughrá llnsā’y. Ṭ : 2. taḥqīq : ‘Abd al-Fattāḥ Abū Ghuddah. Ḥalab : Maktab al-Maṭbū‘āt al-Islāmīyah.
- al-Nīsābūrī, Muḥammad ibn Isḥāq. (D. t). Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah. al-muḥaqqiq : D. Muḥammad Muṣṭafá al-A‘ẓamī. Bayrūt : al-Maktab al-Islāmī.
- al-Nīsābūrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj. (D. t). al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-‘Adl ‘an al-‘Adl ilá Rasūl Allāh ṣallá Allāh ‘alayhi wa-sallam. al-muḥaqqiq : Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī. Bayrūt : Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.
- al-Haythamī, ‘Alī ibn Abī Bakr. (1414h). Majma‘ al-zawā’id wa-manba‘ al-Fawā’id. al-muḥaqqiq : Ḥusām al-Dīn al-Qudsī. al-Qāhirah : Maktabat al-Qudsī.